ملامح السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية بعد الحراك السياسي العربي 2011

Features of Algerian foreign policy towards the African continent After the Arab political movement 2011

مادني محمد [1] *، خلفة نصير [2]

[1] مخبر البحث في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون- تيارت - الجزائر

mohammed.madni@Univ-tiaret.dz

[2] جامعة ابن خلدون- تيارت - الجزائر

nassirkhalfa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/03/10 تاريخ القبول: 2024/03/05 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

تهدف الدراسة لتوضيح ملامح السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا بعد الحراك السياسي العربي 2011، مع التركيز على ما أنتجته البيئتين الداخلية والخارجية خلال هذه الفترة من حافز قوي في إحياء الدبلوماسية الجزائرية من جديد، خاصة بعد الحراك السياسي الداخلي (22 فبراير 2019)، الذي ساهم هو الآخر في إعادة تنظيم البيت الدبلوماسي لمواجهة التحديات القائمة. كما تسعى الدراسة لتحليل ومناقشة أهم المقاربات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لكسب الرهان.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، السياسة الخارجية الجزائرية، الحراك الاجتماعي، الحراك السياسي، القارة الإفريقية.

Abstract:

The study aims to clarify the features of Algerian foreign policy towards Africa after the 2011 Arab political movement, with a focus on the strong incentive that the internal and external environments produced during this period to revive Algerian diplomacy, especially after the internal political movement (February 22, 2019), which also contributed to the restoration of organising the diplomatic house to confront the existing challenges. The study also seeks to analyse and discuss the most important approaches and strategies adopted by Algeria to win the bet.

Key words: Foreign Policy, Algerian Foreign Policy, Social movement, Political movement, African continent.

---

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تحظى السياسة الخارجية لأية دولة بأهمية خاصة، لما تمليه مصالحها وأهدافها ولا تتنافى ومبادئها التي تعمل دوما على تجنب ما يسئ إليها؛ هذه السياسة التي من الممكن أن تتوافق أو تتصادم بسياسات أخرى. وكما يمكن أن تتأثر بتهديدات خارجية – الدول، التنظيمات الإرهابية، الجريمة والهجرة الغير شرعية...، يمكن كذلك أن تتأثر بأزمات داخلية تجعل من سياستها الخارجية أقل فاعلية ولا تقوم بدورها على أكمل وجه.

تعد الجزائر دولة محورية في إفريقيا، وهذه الأهمية ليست نابعة من مقوماتها الجغرافية وإمكاناتها المادية فحسب، بل تتعداه لما تحوزه من مكانة بين الأمم بفضل تاريخها البطولي ومكتسباتها الدبلوماسية وثوابتها الوطنية النابعة من تاريخها الثوري وسماتها الشخصية؛ هذه الثوابت التي نالت بها الجزائر ثقة واحترام دول إفريقيا والعالم، جعلتها تراهن على هذا البعد الحيوي والاستراتيجي إيمانا منها بأن إفريقيا لها من الإمكانيات والقدرات ما يحل مشاكلها وتخلفها، كما ترى فيه الجزائر تهديدا لأمنها القومي نتيجة التهديدات الأمنية والتنموية سواء منها التقليدية أو الجديدة، خاصة تلك التهديدات القادمة من منطقة الساحل.

أمام هذه الأوضاع الشديدة الخطورة، خاصة بعد موجة الحراك السياسي العربي2011 التي غذّت روح التطرف بجميع أشكاله-الإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، تجارة الأسلحة، الهجرة غير الشرعية...- بالإضافة إلى المشاكل التقليدية - هشاشة الدولة في إفريقيا، التعدد العرقي، النمو الديمغرافي، المشاكل البيئية، كثرة النزاعات، التدخل الخارجي لأغراض سياسية- التي جعلت الدبلوماسية الجزائرية تتحرك بما يمكن أن يحفظ أمنها ويصون مبادئها، عبر تقديم الحلول الأمنية والتنموية للنهوض بالقارة الإفريقية خاصة بعد الحراك الداخلي(22فيفري2019)، وذلك عبر مقارباتها المتنوعة والشاملة، ومن هذا المنطلق تستهدف هذه الورقة البحثية، ما يلي:

1) إبراز أثر كل من الحراك السياسي العربي 2011 وحراك 22فيفري2019 على السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الإفريقي؛
2) التطرق إلى التهديدات بمختلف أشكالها، وكيف تؤثر على الجزائر كدولة محاطة بجوار إقليمي ملتهب؛
3) معرفة ملامح السياسة الخارجية الجزائري، استنادا إلى مقارباتها تجاه هذه التهديدات بعد 2019.

وللغوص أكثر في تفاصيل الموضوع، تم اقتراح الإشكالية المركزية التالية:

ما ملامح السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية بعد الحراك السياسي العربي 2011؟ وفيما تمثلت أهم المقاربات الأمنية والدبلوماسية لحل أزمات هذه القارة؟

وتدعم هذه الإشكالية المركزية مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتمثل في:

1) إلى أي مدى حافظت الجزائر على ثوابت سياستها الخارجية قبل الحراك السياسي العربي 2011 أمام تحديات القارة الإفريقية؟

2) كيف أثر الحراك السياسي العربي 2011 على نشاط الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإفريقي؟

3) ما ملامح السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عقب2019؟ وما هي المقاربات الجزائرية لمواجهة التحديات القارية؟

ولتفكيك الاشكالية المركزية والإجابة عن الأسئلة الفرعية، سيتم اختبار الفرضيات التالية:

1) كلما كانت أوضاع الجزائر الداخلية متأزمة، كلما كانت سياستها الخارجية أقل نشاطا وأكثر انكفاء على الذات.

2) نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا نابع من الأزمات التي تعيشها القارة، وما يمكن أن يشكل خطرا على أمنها القومي.

3) نجاح المقاربات الجزائرية في محيطها الإفريقي مرهون بمدى قوة وجدية الآليات المنوط بها تنفيذ هذه المقاربات.

تعتمد الورقة البحثية على المناهج التالية وذلك لتسهيل العملية البحثية وتقصي الحقائق:

1) المنهج التاريخي: الظاهرة السياسية ليست بالمقطوعة عن ماضيها، ولذلك لا يمكن فهم الواقع دون تتبع مراحل تطور ظاهرة ما، وعلى هذا الأساس استخدم المنهج التاريخي في هذه الورقة البحثية لتتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الإفريقي، للوقوف على مظاهر النشاط والخمول في هذه السياسة ومواقفها من قضايا القارة.

2) المنهج المقارن: المقارنة لا يمكن الاستغناء عنها في البحث العلمي، ومن خلال المقارنة نستعرض مسار السياسة الخارجية في إفريقيا عبر فترات زمنية مختلفة، وبما أن الحراك السياسي العربي2011، كان فاصلا بين مرحلتين شديدتي الاختلاف، فإن الأمر يقتضي المقارنة بينهما لمعرفة مدى تفاعل السياسة الخارجية مع هذه التهديدات.

وفيما يخص الإطار النظري، فقد تم الاستعانة بكل من:

1) **نظرية المجال العام (Public sphere):** من خلال هذه النظرية نعتبر ساحات الحراك السياسي في الدول العربية عامة، والجزائر خاصة كمجال عام واقعي، حيث نستهدف معرفة تلك المعايير الحاكمة للحراك السياسي العربي 2011 أو تلك الخاصة بالحراك السياسي في الجزائر بعد 22فيفري2019، ومن ثم تسليط الضوء على دور وسائل الاعلام والاتصال في خلق مجال عام باعتباره بعدا أساسيا في نشاط الحراك السياسي.

2) **اقتراب تحليل النظم/التحليل النسقي:** الغرض من هذا الاقتراب (اقتراب ايستون)، معرفة تلك التفاعلات القائمة في إطار النظم السياسية العربية في تعاملها مع موجة الحراك العربي وخاصة منها النظام الجزائري، بالإضافة لتلك العلاقات القائمة بينها وبين بيئاتها من ناحية أخرى، من أجل رصد الأفعال وردود الأفعال.

المبحث الأول

السياسة الخارجية والحراك السياسي: دراسة مفاهيمية ونظرية

من خلال هذا المبحث تم الوقوف على التعريفات الواردة حول كل من مفهومي "السياسة الخارجية" و"الحراك السياسي" والارتباطات المفاهيمية معهما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تتعدد المفاهيم حول السياسة الخارجية، ومرد ذلك التعدد والتناقض توجهات كل مختص وباحث، واقترانها بمفاهيم أخرى من قبيل الرسمية والأهداف أو بأداة من أدوات تنفيذها.

الفرع الأول: السياسة الخارجية لغة واصطلاحا

لغة: السِياسة بالكسر من ساس الأمر سياسة، بمعنى: قام به، والسوس هو: الطبع والخلق، فيقال الفصاحة من سَوسَه والكرم من سَوسَه أي: من طَبعه، وهذا وضعها في اللغة[1].

اصطلاحا: يعرفها"جيمس روزنو" j.n.Rosenau، بأنها: "جزء من السلوك المتكيف adaptive behavior للمجتمعات الوطنية تحركه باتجاه بيئتها الخارجية، بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهم قياداتها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية عند حدود مقبولة"[2].

أما من حيث التعريفات الأكثر شمولا، فذلك الذي يقدمه "هولستي" الذي يعتبرها تلك الإجراءات والأفكار التي يضطلع بها صناع القرار لحل المشاكل و/أو تعزيز مواقفهم، وبصفة عامة كل تلك الإجراءات الصادرة عن الجهات الفاعلة الغير الحكومية ضمن الاقتصاد الدولي أو في البيئة المادية للعالم[3]. وكذلك التعريف شديد العمومية الذي قدمه "حامد ربيع"، إذ يعتبرها[4]: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية".

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها

---

[1] سامي محمد الصلاحات، **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006، ص ص. 138- 139.

[2] شوادرة رضا، "السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المغاربي بين ضرورة الثبات وحافز التغيير"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، العدد1، 01سبتمبر 2019، ص.49.

[3] Loc. cit, .P.02 .

[4] السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص.07.

هناك من ربط السياسة الخارجية بالأهداف، مثلما يذهب إليه "إسماعيل صبري مقلد"، بالقول: "هي مجموعة المبادئ والأهداف التي تختارها الدولة لنفسها، وتضعها موضع التنفيذ، وهذه المبادئ والأهداف هي التي تحدد نمط سلوكها، عندما تتفاوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية، أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها "[1]. فيما هناك من له رأي آخر حول الوسيلة التي تحق تلك الأهداف، وتعتبر في نظرهم سلوك موجه لأطراف المجتمع الدولي، في إطار من التنظيم والتخطيط، الغرض منها تحقيق أهداف مبرمجة سلفا، ذات أبعاد أمنية واقتصادية وإيديولوجية، كالحفاظ على السيادة الوطنية أو تصدير مبادئ وثوابت وطنية، بوسائل حربية عند استحالة تحقيقها سلميا[2]؛ و على النقيض من ذلك، هناك من لا يعتبرها سياسة خارجية إذا ما اقترنت بالأدوات المؤدية إلى الحرب، مثلما يبين ذلك "كورت"، بالقول: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، إنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب"[3].

ربطت "السياسة الخارجية"بالطابع الرسمي، حيث يعرفها "كريستوفر هيل" Christopher hill ، بأنها: مجموع العلاقات الرسمية - جميع الآليات أو الأجزاء الحاكمة للدولة أو المؤسسات- الصادرة عن جهة فاعلة مستقلة ليس بالضرورة تكون الدولة من قبيل الإتحاد الأوربي أو حزب الله في لبنان، ضمن العلاقات الدولية[4]. وبما أن هذا المفهوم يحمل في طياته الكثير من الافتراضات المفاهيمية المتعلقة بالدولة -رغم أن النظام الدولي يسكنه فاعلون مهمون من غير الدول- فإن النموذج السائد في العلاقات الدولية- الاتجاه الواقعي- ينظر لها على أنها مجال خاضع لسيطرة الدولة ومن اختصاصها[5]. أي أنه مهما كان يظهر من استقلالية لتلك الفواعل فإنها تبقى تحت رقابة الدول التي تنتمي إليها أو تعمل لصالح دولة ما، كما يعرفها "باتريك مورقان" بهذا الخصوص، بأنها: "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[6]. فيما على النقيض من ذلك يقدم "صقر الدروع" تعريفا إجرائيا للسياسة الخارجية، يتنصل فيه من الجانب الرسمي، وذلك بأنها: "عبارة عن مجموع الأفعال

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية : الأصول النظرية و التطبيقات العملية**، مصر: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2013، ص.14.

[2] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي**، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2017، ص ص.80-81 .

[3] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، ط1،2011، ص.19.

[4] Christopher hill. **" foreign policy in the twenty first century "** . published by "palgrave " . second edition . p .04

[5] Reuben .y.wong .**The europeaniization of french foreign policy –frenc and the Eu in East Asia** . first published 2006 . by Palgrave Macmilian .P.02 .

[6] المرجع نفسه، ص20.

وردود الأفعال، التي تقوم بها الوحدة الدولية في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعيا لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة"[1].

المطلب الثاني: مفهوم الحراك السياسي وعوامل نشأته

تتحكم الصفة الاجتماعية أو السياسية في مفهوم الحراك، ومنها يأخذ تسميته إن كان اجتماعيا أو سياسيا، كما تقف العديد من العوامل خلف تطوراته، كالأوضاع (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية ...). وكيف أصبحت وسائل التواصل عاملا مهما في تنظيمها.

الفرع الأول: الحراك السياسي لغة واصطلاحا

الحراك **لغة** (بفتح الحاء)، اسم مشتق من الفعل الثلاثي حرك بتشديد الراء، وهو كل مظاهر الحركة والنشاط، عكس الخمول والسكون، ويقابله باللغة الإنجليزية (Mobility) الذي يعبر سيكولوجيا على التنقل من مكان لآخر، وكذلك (Movement) الذي يعبر عن الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي الهادف إلى تغيير الوضع القائم[2].

أما **اصطلاحا** فهو إحدى مظاهر الحراك الشعبي، حيث هذا الأخير إذا ما اقترن بالجوانب السياسية صار حراكا سياسيا وإذا ما اقترن بالجوانب الاجتماعية صار حراكا اجتماعيا، كما يعد علم الاجتماع السباق لاستخدامه ضمن أبجدياته، وبالانجليزية "Social Mobility" والتي تعني: "إمكانية تحرك الأفراد والجماعات إلى أعلى أو إلى أسفل في الطبقة أو المكانة الاجتماعية"؛ بينما في العلوم السياسية وعلى الخصوص علم الاجتماع السياسي، إقترن بالصفة السياسية، ومنها "الحراك السياسي"، وتعني العملية التي يتم من خلالها إبراز قضايا سياسية ما كان النظام السياسي ليسمح بالخوض فيها لولا التفاعل الشعبي الذي يدفعه النضال والحماس لتغييرها[3]. أي أن "الحراك السياسي" هو: "كافة الفعاليات السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع، من مسيرات واحتجاجات ومظاهرات وحراك طلابي واعتصامات، ونقاش سياسي وحوارات مفتوحة حول عدد من الموضوعات السياسية، مثل محاربة الفساد، والتعديلات الدستورية، ودور الجيش ...والانتخابات البرلمانية أو الرئاسية"[4].

الفرع الثاني: عوامل نشأة الحراك السياسي

---

[1] مصقر الدروع، "نظرية السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها"، في: **www.arabigcia .com /Articles**، (2021/08/16).

[2] نادر جودة محمد، "الحراكMobility"، في: **http://political-encyclopiedia.org/dictionary/**، (30-10-2022).

[3] نفس المرجع

[4] "مفهوم الحراك السياسي"، في: **https://bohotti.blogspot.com/2016/10/blog-post_672.html**، (2022/10/31).

تتعد العوامل الدافعة للحركات الإحتجاجية، كما تقف العديد من الأساليب والطرق لإيصال صوت الجماهير والتعبير عن آرائها، ولعل التكنولوجيا الحديثة وما وفرته وسائل التواصل الإجتماعي طفرة في مسار هذا التطور، فأضحت الفضاءات الالكترونية البديل المفضل، وخاصة لصعوبة وضعف الرقابة الحكومية وازدهار الحرية وحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية، حيث أضحى التضييق على هذه المظاهر من شأنه تعطيل الازدهار والرقي والمشاركة السياسية لدى الشعوب، وتدخل السلطة والمجتمع في عملية صفرية قوامها الصراع[1].

تقف العديد من هذه العوامل وراء ظاهرة الحراك السياسي، ومنها:

1) العامل الاقتصادي: إن التدهور في المستوى المعيشي، وتدني مستوى الدخل الفردي، والبطالة، وغياب التنمية وضعف الرعاية الصحية، والارتفاع الجنوني للأسعار مع ندرة بعض المواد الاستهلاكية الأساسية وغيرها من المشاكل تؤدي مع مرور الوقت إلى تضمر الطبقة الاجتماعية، وتشكل حافزا قويا للحراك، والغاية هي تغيير الوضع القائم إلى الأحسن.

2) العامل الاجتماعي: تتعدد المشاكل الاجتماعية، ويمكن أن تعصف باستقرار الدول والمجتمعات إذا كانت لها مستويات مرتفعة، فالفقر، البطالة، العنف داخل الأسرة والمجتمع، الجريمة المؤدية إلى فقدان الأمن، كلها لها تأثيرات تؤدي إلى تأجيج الاحتجاجات ضد السلطة الحاكمة، ويمكن أن تشكل مفرخة لكثير من التهديدات الإرهابية.

3) العامل الثقافي والإثني: يمكن للفروقات الثقافية أن تؤجج من الحركات الاحتجاجية وتجعلها ذات أبعاد سياسية داخل المجتمع، والتي من شأنها تأجيج الصراعات العرقية والإثنية والمذهبية، فهناك الكثير من الدول الآسيوية والإفريقية التي يعتبر التعدد الثقافي إشكالا حقيقيا في طريق التنمية والتعايش السلمي، خاصة إذا ما مال التأييد الحكومي لأحد الأطراف على حساب آخر.

4) العامل السياسي: إن الحرمان من التعبير عن الحقوق السياسية والتعسف في استعمال السلطة والقمع السياسي الممنهج لكثير من الأنظمة لمعارضيهم السياسيين، والتنافي مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن تكون من أخطر العوامل التي تؤجج من الحركات الإحتجاجية.

5) العامل التكنولوجي: تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا بارزا في تسهيل عمليات التواصل ومناقشة الأفكار وتنظيم الحركات الاحتجاجية عبر التحشيد لها، وكما يمكن أن تكون مؤيدة للنظام السياسي يمكن أن تكون معارضة، وكما يمكن أن تكون في إطارها السلمي، يمكن كذلك أن تنادي بالعنف وتجييش الرأي العام.

---

[1] مناور عبد اللطيف العتيبي، **الحراك السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت(2006-2012)**، ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط/الأردن، كلية الآداب و العلوم، 2013)، ص. 19.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا عقب الحراك العربي 2011 (الانعكاسات والملامح)

نستهدف في هذا المبحث ذكر ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، سواء منها المكرسة دستوريا أو تلك المعززة بالممارسات العملية تجاه محيطها الأفريقي والعربي اللذان يعانيان من عدة اضطرابات ومشاكل، وهو ما تظمنه المطلب الأول، أما المطلب الثاني فالهدف منه معرفة ردود الفعل الجزائرية تجاه الحراك العربي 2011، والحراك الداخلي في22فيفري2019، بالإضافة إلى إشكالية التطبيع المغربي- الإسرائيلي وخطرها على الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: تاريخية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية (الثبات على المبادئ)

دأبت السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية استحضار تلك المبادئ التي عرفتها منذ الاستقلال، وكرستها ضمن ممارساتها العملية، خاصة في وقوفها إلى جانب قضايا القارة الأفريقية.

الفرع الأول: ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية والرهان حول إفريقيا

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية بثوابتها المستمدة من ثورتها المجيدة وكرستها في دساتيرها المتعاقبة، هذه المبادئ التي تتناغم واللوائح الدولية والإقليمية، كميثاق الأمم المتحدة والقانون الأساسي لمنظمة الإتحاد الإفريقي وميثاق جامعة الدول العربية.

نصت المادة 28 من دستور1996فيما يخص هذه الثوابت، بأنه: "تعمل الجزائر على دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصالح المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"؛ كما تحرم الجزائر في سياستها الخارجية الالتجاء إلى استخدام القوة في حل الخلافات بين الدول، كما ورد في نص المادة 89 من دستور 1976 "تمتنع الجمهورية الجزائرية، ...، عن الالتجاء إلى الحرب ...، وتبذل جهدها لحل النزاعات بالطرق السلمية"، أما بخصوص دعم وحرية تقرير المصير، فقد نصت المادة 27 من دستور 1996، بأن: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري". كما نصت المادة 92 من دستور 1976، على أنه: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة ..."، وقد كانت مساندة القضية الفلسطينية، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية 1988 انعكاسا لهذه القيم والثوابت.

لا يمكن نسيان ذلك الثبات في العقيدة الأمنية للجيش الجزائري، وهو ما كرسته المادة 25 من دستور1996، بالقول: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني،

والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف أملاكها البحرية".

على الرغم من أن إفريقيا ميدان للحرمان والفقر وأشكال العبودية والاستعمار الجديد والتخلف، إلا أن اهتمام الجزائر بإفريقيا ليس نابعا من موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين الشمال والجنوب، وإنما من قناعتها بأن إفريقيا قوة لا يمكن الاستهانة بها من حيث الإمكانيات والقدرات، وأنها -الجزائر- لطالما كانت نموذجا رائدا في الكفاح والتحرر والمبادئ الراسخة[1]، وهو ما وجدت فيه الجزائر بيئة تحمل وحدة المصير المشترك مع القارة.

عاشت الجزائر فترة عصيبة، تمثلت في المأساة الوطنية خلال التسعينيات من القرن العشرين، والتي بدورها عرفت ركودا دبلوماسيا تجاه القضايا القارية، وبمجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة أعطى مكانة خاصة للدائرة الإفريقية في اهتماماته، وذلك كمسعى لتحقيق التحديات المرفوعة من طرفه لفك العزلة الأمنية المفروضة على الجزائر نتيجة هذه المأساة، كاستتباب الأمن داخليا وجلب الاستثمارات الخارجية واستعادة المكانة الدبلوماسية للجزائر في المحافل الدولية؛ هذه التحديات التي تزامنت مع انعقاد القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر 1999، والوساطة الجزائرية في ملف النزاع الأثيوبي - الإريتيري الذي توج باتفاق الجزائر في سنة 2000، وانخراط الجزائر في مسعى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(NEPAD)، و التي كانت ضمن أجندة دبلوماسية القمة حيث كان الرئيس عبد العزيز حاضرا دوما في هذه اللقاءات، ودبلوماسية التنمية التي رفعت الجزائر شعارها أمام المنظمات الدولية والإقليمية للنهوض بإفريقيا، كما كان هذا الحضور نابع من الطابع الشخصي للرئيس، ومن "دبلوماسية المبادئ بدلا من انتهاج دبلوماسية المصالح التي اعتمدتها غالبية دول العالم اليوم"[2]، غير أن هذا النشاط عرف ركودا مع بداية الحراك السياسي العربي في 2011.

الفرع الثاني: جزائر ما بعد 2011 والغياب عن الساحة الافريقية رغم التحديات

على المستوى الإقليمي كان غياب الرئيس عن الساحة الإفريقية والعربية، خاصة عقب آفريل2013 شيئا لافتا للعيان، ما أدى لتراجع السياسة الخارجية بشكل مفرط، انعكس سلبا رغم كثرة الأزمات (الأزمة الخليجية 2017، الأزمة الليبية، الحراك السياسي العربي) ويمكن في عجالة التطرق لهذه التهديدات مع التركيز

---

[1] إدريس عطية و عقبة وقازي، رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي (دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية)، **دفاتر السياسة و القانون**، م12،ع02، 2020/06/01، ص 333.

[2] علي مصباح محمد الوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، م01، ع05، جانفي 2017، ص 14.

على منطقة الصحراء والساحل الشديدة الخطورة على الجزائر لقربها من الحدود، والتي نشير إليها في عجالة رغم ما تمثله من أهمية للموضوع، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1) الإرهاب: بغض النظر عن الأسباب الدافعة لهذه الظاهرة – الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والنفسية- والمظاهر المتعددة لها- الاختطاف، التخريب، الاغتيالات- سواء للمدنيين والعسكريين أو المنشآت، فإنها تكاد تكون تهديدا لجميع الدول على اختلافها، لكن هناك فروقات بين هذه الدول من حيث الإمكانات وأساليب مواجهة الظاهرة، وتعتبر إفريقيا ميدانا خصبا لها. حيث تنتشر فيها العديد من الجماعات الإرهابية، كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وغيرها من التنظيمات، ففي مالي لا شك أن النشاط الإرهابي له علاقة بضعف التنمية (المرتبة175 من 187 دولة حسب مؤشر التنمية)، حيث لا أمل للشباب في أدنى شروط الحياة (زواج، صحة، تعليم، استقرار..) على قول الرئيس المالي "أمادو توماني توري"، سوى الأعمال الإرهابية[1]، وكذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية الأخرى. وتعتبر حادثة "**تيقنتورين**" عام2013، واختطاف الرهائن الجزائريين في "غاو" المالية 05أفريل2012، دافعا قويا بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في سياستها الأمنية، فحدث مثل هذا لا ينبغي أن يتكرر، على الرغم من أن السلطات الأمنية تعاملت مع الموقف بكل حزم، وما هو إلا انعكاس لتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة.

2) الهجرة غير الشرعية: في 2017 وعبر المسار المتوسطي، وصل إلى إيطاليا ما يقارب من 118064 مهاجرا، ولقي ما يقارب من 2832 مهاجرا حتفهم، فيما فتحت سلطات حكومة الوفاق تحقيقا فيما اعتبرته وجود شبهات بتجارة العبيد في ليبيا بعد انتشار مقاطع فيديو لعمليات البيع[2]، وهناك سبع نزاعات مسلحة محتدمة في عام 2017، حيث "شهدت منطقة الساحل عقب أزمة مالي سنة 2012 تصاعد النشاط المتطرف العنيف وتفريخ شبكات تهريب وهجرة"[3].

3) الجريمة المنظمة: أشكال الجريمة المنظمة عديدة الأوجه، من قبيل تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، الاتجار بالبشر، حيث تحصي منظمة الأمم المتحدة ما نسبته 30% إلى 40%، تمر عبر منطقة الساحل من المخدرات الصلبة[4]. وتعتبر صعوبة المسالك وشساعة الصحراء والمناخ الحار، عوامل أساسية في نشاط الجماعات الإجرامية، حيث تعتبر مركز عبور لأنواع المخدرات والكوكايين ومنه إلى شمال إفريقيا وأوربا، كما

---

[1] شمامة خير الدين، التدخل العسكري في مالي: بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع02، ديسمبر2014، ص 52.

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/السويد، **السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي**، 2018، ص 105.

[3] المكان نفسه، ص ص 114. 115.

[4] بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، **https://studies.aljazeera.net/en/node/3420**، (2022/11/14).

أن اختطاف الرهائن شكل دعما ماليا للجماعات الإجرامية والإرهابية، وهو ما دفع بالجزائر إلى تبني مشروع "تجريم الفدية".

4) التهريب: منحت الأوضاع الأمنية المتدهورة نفسا جديدا لشبكات التهريب والتي تكبد الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة، نتيجة استنزاف المواد الأولية وعلى رأسها مادة الوقود والمواد الغذائية وتهريب البشر، وغيرها من أشكال التهريب.

بالإضافة إلى هذه التهديدات فإن إفريقيا تعاني من مشاكل أخرى، من قبيل:

1) إشكالية الدولة الفاشلة (Failed State): عانت الدولة في إفريقيا من إشكالية الدولة الفاشلة والتي لا تمارس أي شكل من أشكال السيادة على أراضيها وهي مصدر لكافة أنواع الحروب[1]، وليس لها القدرة على مراقبة حدودها معضلة حقيقية. وهي "أيضا غير قادرة على أداء وظائفها المحلية، أو الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي"[2]. وهناك ما يقرب من 17مليون لاجئ في إفريقيا من جراء الحروب والنزاعات[3]. ولعل أزمة الطوارق تشكل تهديدا قديما للجزائر، خاصة مع تشكل "حركة الأزواد" وتمردها على السلطة في كل من مالي والنيجر، مما أجبر كثير من السكان على الهجرة، حيث شكلت الجزائر ملاذا آمنا لهؤلاء المهاجرين[4].

2) التدخل الخارجي: رغم استقلال دول إفريقيا، إلا أنها لا تزال مسرحا لنفوذ القوى الكبرى، خاصة فترات الأزمات، وقد كانت الجزائر السباقة لرفض مبدأ التدخل الخارجي أثناء الأزمات، فقد رفضت إسقاط نظام معمر القذافي من طرف حلف الناتو NATO، لدرايتها بتعقيدات الملف الليبي[5]، وما يمكن أن ينجر عنه فيما بعد.

التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية لم يكن وليد الصدفة، فقد تناولته إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والتي اعتبرت التهديدات الأمنية في إفريقيا خطرا على أمنها القومي، وهو تقرير يتوافق مع ما قدمه التقرير الأوربي حول الأوضاع في إفريقيا[6]، هذه الإستراتيجية التي زادت حدة بعد أحداث11سبتمبر2001 وما يعرف بالحرب الكونية على الإرهاب، التي تعززت بمشروع "آفريكوم"ومبادرات مكافحة الإرهاب (مبادرة بان ساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء).

---

[1] إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا**، الأردن: دار الإعصار العلمي، ط1، 2018، ص. 112.

[2] شمامة خير الدين، مرجع سابق، ص. 42.

[3] المكان نفسه، ص143.

[4] بوحنية قوي، مرجع سابق.

[5] علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سابق، ص. 11.

[6] المكان نفسه، ص 46.

أما بالنسبة للحضور الفرنسي في القارة (السياسي، العسكري، الاقتصادي) فله نصيب هو الآخر، ومما عزز من هذا الحضور عامل اللغة، حيث الكثير من الدول الأفريقية تتكلم اللغة الفرنسية، كما تشكل إفريقيا سوقا مفتوحة للمنتجات الفرنسية. وهناك ارتباط وثيق بين عملات الكثير من دول إفريقيا بفرنسا، سواء من حيث الطباعة أو الارتباطات بالأورو، بالإضافة الى الطموحات الجديدة لكثير من الدول في زيادة حجم نفوذها عبر اطلاق مشاريع عسكرية واقتصادية وحت ثقافية كما هو الحال بالنسبة ل (الصين، روسيا، تركيا، اسرائيل ...) وغيرها من الدول .

3) التعدد العرقي: التعدد العرقي ظاهرة طبيعية، وبقدر ما يعتبر نقمة لبعض الشعوب فهو ثراء ثقافي لكثير من دول العالم؛ لكن ما هو غير طبيعي هو استخدام العرقية والمذهبية لتغذية الصراعات، وتكاد تكون المذهبية حاجزا أمام تشكل الدولة بالمفهوم الحديث. وكمثال على التعدد العرقي فإن دولة نجيريا والبالغ عدد سكانها 182 مليون نسمة عام 2015، تحتوي 250عرقية وأكثر من 400 لغة، يكاد يكون التسلط العرقي هاجسا حقيقيا للدولة النيجيرية، وباعثا للصدامات والعنف العرقي[1]. كما يمثل الصراع الهوياتي في مالي والنيجر أحد أخطر التهديدات، وتنظر إليه الجزائر بعين القلق، كونه يهدد أمن واستقرار المنطقة ككل.

4) الصراعات المسلحة: في التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri2009)، وعلى الرغم من تراجع عدد الصراعات الكبرى في إفريقيا من 10 صراعات سنة 1999إلى صراع واحد سنة2007، إلا أن السمة الغالبة على هذه الصراعات تم تدويلها فيما بعد[2]. وفي تقرير لاحق (SIPRI2011) كانت هناك سبعة صراعات مسلحة كبرى حول تنازع الحكم، وحسب تقرير لمنظمة OXFAM مارس2017، الخاص بالتكلفة البشرية للأسلحة غير الخاضعة للمراقبة في إفريقيا، فإن الأسلحة النارية المتداولة في إفريقيا يناهز 100 مليون قطعة، وتقدر تكلفة التجارة بالأسلحة غير المشروعة 01مليار دولار، ما مقداره من 10% إلى20% من حجم التجارة العالمية من الأسلحة الخفيفة[3].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك السياسي 2011 (ضرورة التكيف)

رغم التحديات القادمة من البيئة الأفريقية كما رأينا سابقا، فقد تعاملت الجزائر بحذر شديد مع موجة الحراك العربي 2011، والحراك الداخلي 22فيفري2019، وذلك ما عكستها مقاربتها الشاملة والمعززة بأدوات تنفيذ متنوعة، مثلت ملامح سياسة خارجية تستحضر البعدين الأفريقي والعربي من جديد.

---

[1] خير الدين بوهدة وإبراهيم سعد الشاكر فزاني"واقع التعدد العرقي وأثره في بناء الدولة في إفريقيا"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع03، (ماي2020)، ص ص 220 .221.

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/السويد، مرجع سابق، 2009، ص129.

[3] Adesoji adeniyi, ‘’**the human cost of uncontrolled arms in africa’’**, Oxfam research, oxfored-uk, march 2017, p11.

الفرع الأول: الجزائر بعد الحراك السياسي العربي 2011 (الانعكاسات والملامح)

أولا- الجزائر والحراك السياسي العربي: الموقف الحذر

اندلعت الاحتجاجات في الوطن العربي، رغم التفاوت في حدتها من دولة لأخرى، فقد أطاحت في بدايتها برؤساء أربع دول (تونس، مصر، اليمن، ليبيا)، حيث كانت في بدايتها عبارة عن مطالب اجتماعية حول سوء الأوضاع المعيشية، التي سرعان ما تطورت إلى سياسية، كان شعار "الشعب يريد اسقاط النظام" المطلب الأساسي لها، حيث كانت تلك الحركات الاحتجاجية ذات هدف واحد وهو الثورة ضد الفساد والقمع السياسي والانفراد بالسلطة لعقود.

ومع موجة الحراك هذه اتسم موقف الجزائر بالحذر الشديد، وهو نابع من مواقفها الثابتة تجاه ما يعرف بالثورات العربية، وشددت على أن التغيير الثوري لا محالة يؤدي إلى مزيد من التطرف ونشر الفوضى وإحياء الجماعات الإسلامية، وأن التغيير لا يمكن فرضه من الخارج[1]. وذلك حفاظا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، وخوفا على انتقال عدوى الاحتجاجات إليها من جهة أخرى، وهي التي مرت بعشرية دامية في التسعينيات، كادت أن تعصف بأركان الدولة[2]، فالضريبة كانت جد باهضة (10آلاف يتيم، 7آلاف طفل لأب إرهابي، 3آلاف امرأة مغتصبة، وتكلفة مادية بلغت 20مليار دولار)[3].

تعتبر 05يناير2011 بداية الحركات الاحتجاجية في الجزائر، وما غذى هذه الاحتجاجات فيما بعد ظهور فساد كبير في دواليب السلطة، وانعدام الشفافية والبطالة في أوساط الشباب، كفضيحة الطريق السيار الذي كلف الخزينة العمومية 12 مليار دولار وفضيحة سوناطراك في 2010 وسوناطراك 2013؛ كل هذا ترافق مع التقرير السلبي الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد للعام 2012، فقد حلت الجزائر في المرتبة 105 من 176بلدا والمرتبة 12من 17بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[4].

صمدت الجزائر في وجه الحراك، ومرد ذلك حسب الخبير الاقتصادي "الحسن عاشي" إلى أربعة عوامل مهمة، هي[5]:

1) فائض كبير في الحساب الجاري، رافقه عجز محدود في الميزانية، وانخفاض كبير في الدين الخارجي.
2) الخلاف بين المحتجين حول صياغة لائحة موحدة بالمطالب لغياب قيادة أو ممثلين للحراك السياسي.

---

[1] علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سابق، ص 08.

[2] فيروز سعدة، انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، م31، ع01، ص ص203.204

[3] هشام فرجاني، **البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009**، مذكرة ماجستير (جامعة دالي إبراهيم/الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص34.

[4] الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، في: **https://carnegieendowment.org/sada/51632**، (2022/11/01

[5] المرجع نفسه.

3) التعامل الأمني الذي تتمتع أجهزته الأمنية بخبرة كبيرة، ودراية واسعة في التعامل مع الاحتجاجات مما أكسبها تعاطف واحترام الكثير من الشعب، فهي على عكس الأجهزة الأمنية في الدول العربية الأخرى تعاملت بليونة دون استخدام وسائل الإكراه.

4) تجربة العشرية السوداء والتي عاش الشعب الجزائري خلالها مأساة وطنية حقيقية مست جميع شرائح المجتمع، وبالتالي جعلت شرائح كبيرة من الشعب تدرك حجم الخطر، إذا ما خرج الحراك السلمي عن مساره.

ثانيا- الحراك الداخلي 22 فيفري2019: السلطة تحت الاختبار من جديد والرهان حول إفريقيا

سعت كثير من الأطراف لإجهاض مسعى الحراك السياسي، فمحاولة البرلمان الأوربي 29نوفمبر2019، كانت تعبر عن خوف شديد من أن تكون هناك صحوة ديمقراطية تحريرية، تقضي على آمال فرنسا على الخصوص، بالإضافة إلى خلق وافتعال أساليب مغرضة، تغذي القطيعة ين الجيش والشعب[1]؛ غير أن مصالح الجيش كانت على دراية تامة لما يحاك ضدها، فوجود حراك سياسي بهذا الحجم، لابد وأن تكون هناك إستراتيجية واضحة لعدم استغلاله ضد الجزائر؛ وكما هو معروف فإن الدائرة الإفريقية وخاصة دول الساحل هي مناطق محاذية للجزائر وعلى درجة كبير من الخطورة، كالإرهاب والجريمة والتهريب إضافة إلى الهجرة، كلها عوامل تهدد الجزائر، بالإضافة إلى التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والتي تحمل الكثير من الدوافع الغامضة والخفية ذات أجندات سياسية وإيديولوجية مكشوفة.

ما ميز هذه الفترة هو شدة التوتر لدى السلطة من خطر فشل إقامة انتخابات رئاسية، والتي ألغيت بعدما كانت مبرمجة في 18 أفريل2019، كما ألغيت للمرة الثانية والتي كانت مبرمجة في 04 جويلية 2019؛ غير أنها كللت بالنجاح في 12ديسمبر2019. والتي أفرزت نجاح عبد المجيد تبون كرئيس للجمهورية، هذا الأخير الذي راهن على وضع مجموعة من الأولويات في سياسة الجزائر الخارجية لتدارك ما فات، منها[2]:

1) الحفاظ على الأمن القومي الجزائري: تهديدات الأمن القومي الجزائري على اختلافها، فإن أكثرها وأخطرها تكاد تنحصر في البوابة الجنوبية للجزائر، فمجرد وجود شريط حدودي ب 6343 كلم وحده يمثل تحديا للأجهزة الأمنية والعسكرية، كما تعد إشكالية التطبيع المغربي-الاسرائيلي(ديسمبر2020) من الاشكاليات الخطيرة والمستجدة على الساحة، والتي تمس بأمن الجزائر وسيادتها، ورغم وجود خلافات فيما يخص ملف الصحراء الغربية، فإنه يبقى في إطاره القانوني، ومن اختصاص الأمم المتحدة؛ أما بالنسبة للجزائر فيبقى ضمن ثوابت سياستها الخارجية في دعم حركات التحرر وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير في حدود

[1] إدريس عطية و عقبة وقازي، مرجع سابق، ص 341.

[2] عبد المنعم علي، تغير تكيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، في: **https://ecss.com.eg/14873/**، (2022/10/30).

دعمها للشعب الصحراوي في تقرير مصيره بما يتوافق وقرارات الشرعية الدولية، وفي تصريح لرئيس الوزراء الجزائري"عبد العزيز جراد" بمناسبة احياء الذكرى ال60 لتظاهرات 11ديسمبر1960، فقد حث هذا الأخير النخب الوطنية والطبقة السياسية بضرورة التصدي لمثل هذه المخططات التي تستهدف استقرار المنطقة، فهي أجندات أجنبية يتعين التصدي لها بحل المشاكل والخلافات البينية بين الإخوة دون الحاجة لجلب المزيد من التهديدات، في إشارة الى التواجد الصهيوني على حدود الجزائر[1]. والجزائر تتوجس من التواجد الاسرائيلي لما لهذه الأخيرة من تاريخ في دعم حركات التسلح المعارضة، كما هو الحال مع تدريب حركات التمرد في جنوب السودان، والتجسس العالمي مثل برنامجها التجسسي بيغاسوس، والخلفية التاريخية للعداء الاسرائيلي للعرب على وجه الخصوص.

كما تعتبر هذه التهديدات السيبرانية من أشد العوامل السلبية في وقتنا الحالي التي من شأنها تهديد الأمن القومي الجزائري اعتبارا لما تعانيه الجزائر من تدني وضعف الرقابة على هذا الفضاء الذي بدوره يتطلب عناصر بشرية عالية التكوين ومعدات وبرامج هي من احتكار الدول الكبرى، كما تعد ضعف الأطر القانونية المسطرة لمكافحة هذه التهديدات عائقا أمام تتبع ومعاقبة تلك الخروقات من طرف عدو مجهول، ومن الأخطار الناجمة عنها سرقة البيانات العسكرية، التخريب، التجسس...

2) العودة للبيئة الإفريقية والعربية: لقد حال غياب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن الساحتين العربية والإفريقية دون تبادل الزيارات ولا حتى استقبال البعثات الدبلوماسية وبالتالي ضعف وفتور في العلاقات الدبلوماسية، وهذا ما أوجب تداركه عبر النشاط المكثف لوزارة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

خلال ترشح "عبد المجيد تبون"، وفي حديث له: "...فقدنا الجناح القوي لنا الذي هو الجناح الإفريقي ... واسترجاع قوة دبلوماسية الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم قبول التدخل في شؤوننا، وكنا منارة الشعوب المضطهدة، ولابد للاقتصاد أن يأخذ القسط الوافر من العمل الدبلوماسي"[2].

الحراك السياسي ساهم بشكل كبير في تراجع النشاط الدبلوماسي ضمن الدائرتين الإفريقية والعربية، ومن خلال هذه الفجوة، عملت الجزائر ضمن طرح الجمهورية الجديدة على استيعاب الوضع وتداركه عبر إطلاق يد سياستها الخارجية في التعامل مع عديد القضايا والمشاكل، وهو ما دفع بالرئيس "عبد المجيد تبون" إلى وضع ملامح سياسة خارجية قائمة على[3]:

---

[1] الجزائر: التطبيع بين المغرب وإسرائيل يستهدف استقرار البلاد، في: **https://p.dw.com/p/3mc83**، (2020/12/12).

[2] عبد النور تومي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، في:
https://orsam.org.tr/ar/cezayir-dis-politikasinin-yonleri/، (2022/11/02).

[3] نفس المرجع.

1) التموضع الآمن: الجزائر محاطة بجوار إقليمي ملتهب، وهناك صراع محاور سواء من طرف قوى إقليمية أو دولية في المنطقة، وإذا أرادت الجزائر ألا تكون مع طرف على حساب آخر، فهذا مؤشر على اتزانها في التعامل مع الأطراف في أي أزمة، والملفين الليبي والمالي يعكسان هذا التوجه.

2) الاستمرار في دعم القضايا التقليدية: لطالما نددت الجزائر بالممارسات القمعية من طرف الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة إقامة دولة فلسطينية عند حدود1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ونجاحها في لم الشمل الفلسطيني وإقامة مصالحة بين الفصائل الفلسطينية، كما أن الجزائر كانت على موعد مع عقد جامعة الدول العربية في الفاتح من نوفمبر 2022 لما لهذا التاريخ من رمزية، كما أطلق عليها قمة لم الشمل، وكانت فلسطين حاضرة بقوة في خطابات الحضور، أما بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية فقد أصرت الجزائر على أنها مسألة تصفية استعمار، وحلها من اختصاص الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، والجزائر تقف إلى جانب الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ويجب إنهاء الاحتلال لآخر مستعمرة في إفريقيا، وهو ما كرس الاستمرار والثبات في دعم القضايا التقليدية.

3) تنويع الشركاء الدوليين: رغم الارتباط الوثيق مع الجانب الفرنسي سابقا، خاصة في الشؤون الاقتصادية، فالجزائر لها ارتباطات تعاقدية مع كثير من الدول سواء ضمن تكتلات اقتصادية أو شراكات تجارية، ونخص بالذكر الشراكة الجديدة لدعم وتنمية إفريقيا، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، ووجود شركاء جدد مثل إيطاليا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وهناك تقارب جزائري ألماني في الملف الليبي، وعلاقات جديدة بين الجزائر وإيطاليا، مع المحافظة على العلاقات مع كل من روسيا والصين.

الفرع الثاني: المقاربة الجزائرية لحل مشاكل إفريقيا (مقاربة شاملة بأدوات متنوعة)

بمقاربة شاملة (أمنية، تنموية)، وبأدوات تراوحت بين الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، راهنت الجزائر على إفريقيا، ومن هذه المقاربات:

أولا- المقاربة الأمنية: عند التطرق لمقاربة ما، فإنه ينبغي الكلام أولا عن الأسس القانونية المؤطرة لهذه المقاربة، وثانيا الكلام حول الآليات التي من شأنها الاضطلاع بعملية تنفيذها؛ أي مما تستمد هذه المقاربة فعاليتها؟ فبالنسبة للمقاربة الأمنية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية تستمد من عقيدتها الأمنية، كونها الوعاء الذي تتطور بداخله الأفعال وردود الأفعال الجزائرية تجاه التهديدات بمختلف أشكالها، كما تحدد سياسة الدولة الأمنية، سواء الداخلية منها أو الخارجية، وذلك نابع من الوعي الجزائري بالتهديدات والتحديات التي تعيشها القارة، وبالأخص منطقة الساحل والصحراء، هذه العقيدة الملتزمة بالثوابت القانونية والدستورية للجمهورية[1]. ولعل أهمها تلك المتعلقة بالإستراتيجية الدفاعية للجيش الوطني الشعبي؛ على الرغم من ترويج

[1] بوحنية قوي، مرجع سابق.

فكرة تحولها، خاصة مع التعديل الدستوري الأخير، وما أشارت إليه المادة 91 من دستور2020، والذي حدد لأول مرة، "إمكانية إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية (3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"[1]. وفي هذا الشأن نعتقد أن الغرض من هذه المادة، هو تجاوز المانع الدستوري سابقا الذي يعيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بمختلف أشكالها، فقد تقدمت كثير من الدول بطلب مساعدة الجيش الجزائري في هذا المجال، لكن الأخيرة رفضت لحساسية المسألة. وحول هذه المقاربة، يقول رئيس المجلس الشعبي الوطني "ابراهيم بوغالي" ضمن فعاليات افتتاح اليوم البرلماني حول "الجزائر وإفريقيا: فرص وتحديات": "الجيش الوطني الشعبي له من رصيد محاربة الإرهاب والتصدي للجريمة ومكافحة الآفات وعلى رأسها المخدرات والمتاجرة غير المشروعة والتهريب، ما يجعله قادرا على أن يكون شريكا أساسيا في القارة التي تعاني الأزمات، وتحاول أن تحلحل قضاياها العادلة والتي جعلتها تعيش بؤر التوتر ومناطق التأزم المختلفة، كما تعيش مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية"[2].

إن العقيدة الدفاعية للجيش الجزائري تجسدت على الحدود الجنوبية، وما قامت به من وساطة في عديد من الاضطرابات، دون الدعوة لاستخدام القوة في فك النزاع مؤشر يعكس الالتزام بهذه العقيدة، والتي ترجمتها:

1) **عسكرة الحدود**: منذ بداية ما يعرف بالربيع العربي 2011 بدأت الجزائر تعزز من تواجدها العسكري المكثف على حدودها الجنوبية، خاصة مع سقوط نظام معمر القذافي، من تعزيز حماية المنشآت الغازية في الجنوب، وتكثيف الدوريات على الحدود وتزويدها بمعدات حديثة لرصد أي تحركات مشبوهة.

2) **برامج التسلح**: نتيجة التحديات التي عرفتها المنطقة، عمدت الجزائر إلى رفع ميزانية الدفاع و التسلح، وهو تعزيز من شأنه رفع درجة الجاهزية والكفاءة لمجابهة التحديات الأمنية على الحدود الملتهبة، وهذا ما انعكس على ميزانية الدفاع التي هي في تصاعد مستمر منذ2009، وحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(SIPRI)، حول المستوردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسية للفترة(2013-2017)، فإنه على الرغم من تراجع الجزائر من المرتبة الخامسة للفترة(2008-2013)، إل المرتبة السابعة للفترة(2013-2017)بنسبة تغير08%[3]، فإنها توحي بحجم واردات الجزائر من الأسلحة. وبحسب مشروع قانون المالية لسنة2023 فإنه ستبلغ ميزانية الدفاع 22مليار دولار، وهو ترجمة طبيعية لما تشهده الجزائر من اضطرابات على جميع الأصعدة، خاصة على حدودها الجنوبية.

---

[1] مشروع تعديل الدستور، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 54، 16 سبتمبر 2020.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تمتلك "إستراتيجية واضحة" لمواجهة التهديدات الأمنية في إفريقيا، في: **https://www.aps.dz/ar**، بتاريخ: 2022/11/16.

[3] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/السويد، مرجع سابق، 2018، ص 246.

3) **مكافحة الإرهاب:** ضمن مسعاها الشامل (أفرقة الحلول Africanisation Dessoulions)، فإن الجزائر تعمل جاهدة على تقديم رؤية شاملة لمكافحة الظاهرة، وذلك ما عكسته اتفاقية الجزائر لمنع ومكافحة الإرهاب، والتي بموجبها تم تحديد أطر ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء[1]. كما أنشأت الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة(cemoc) في 2010 ومقرها تمنراست، وهي آلية أخرى للتعاون والتنسيق.

صادقت الجزائر ضمن مسعاها لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومرافعتها من أجل التعاون وتجريم الفدية، حيث لقي هذا المقترح صدى واسع لدى إفريقيا والعالم، كون الجماعات الإرهابية تتخذ من أموال الفدية مصدرا ماديا مربحا وداعما لها لشراء المعدات والأسلحة، كما تقدمت الجزائر بمشروع "قانون تجريم الفدية" لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي لقي تأييدا واستحسانا من قبل مجلس الأمن 2009، حيث تعد الجزائر أول بلد يقدم هذا المقترح في العالم[2].

ثانيا- المقاربة التنموية: في إطار من التعاون الثنائي أو الجماعي، تم وضع آليات تنموية واقتصادية واجتماعية لمواجهة مختلف التهديدات التي تعاني منها إفريقيا، و الجزائر كانت السباقة لدعم أفرقة الحلول، ومن هذا المسعى، ساهمت الجزائر في تنمية إفريقيا من خلال "**دبلوماسية نشطة واستباقية ذات أبعاد اقتصادية**"، فرغم اختلاف الظروف والقضايا ظلت الدبلوماسية الجزائرية ثابتة إزاء القضايا العادلة وهذا فيما يخص الجوانب السياسية، غير أن الفترة الحالية حجم العلاقات السياسية الطيبة بين بلدين تعكسها حجم المبادلات التجارية بينهما، هذه الدبلوماسية الاقتصادية التي يعكسها حجم الإنتاج الفلاحي والذي بلغ 25مليار دولار سنة2020[3]. وفي سبيل هذا المسعى، فإن الجزائر وضمن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(nipad)، تعمل على دعم أهداف هذه المبادرة، مع التركيز على البعد الأمني كطرف أساسي في معادلة النهوض بأفريقيا. كما تدعم الجزائر التعاون جنوب-جنوب من خلال عدة مشاريع أهمها إقامة علاقات تبادل اقتصادي بين الجزائر ودول الساحل على الخصوص، بالإضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء ومشروعات الإعمار، وإنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار، ومشروع شبكة الألياف البصرية، بالإضافة إلى مشروع الغاز العابر لإفريقيا(nigal).

يعد الاهتمام بالجانب الاقتصادي في الدبلوماسية سابقة في تاريخ الجزائر كونهادولة ريعية، ومع التذبذب في أسعار النفط، حاولت الخروج من هذه الدائرة عبر ملف الاقتصاد والرهان حول الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك عبر بناء إستراتيجية قائمة على التبادل ضمن منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية

---

[1] إدريس عطية، **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية**، الجزائر: دار الأمة، 2019، ص ص520 .525.

[2] إدريس عطية، نفس المرجع، ص 541.

[3] عبد الملك بلغربي، "آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية"، في: **https://echaab.dz**، (202/11/08).

كمسعى لخلق الثروة خارج المحروقات[1]، والحركة التي مست الجهاز الدبلوماسي، والمبعوثين الخاصين المكلفين بالنشاط الدولي للجزائر تصب في هذا المسعى.

والجدير بالذكر إبراز الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في الملفات الأمنية وتبنيها لخيار الوساطة في حل النزاعات في إفريقيا ومن ذلك نذكر:

- **الوساطة الجزائرية بين إيران والعراق**: فيما يخص ترسيم الحدود بين البلدين، والتي انتهت بتوقيع اتفاق الجزائر1975 لإنهاء الخلاف بينهما.

- **الوساطة الجزائرية في النزاع الحدودي الإريتيري-الأثيوبي**: بعد جهود مضنية من جولات الوساطة التي قام بها المبعوث الشخصي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" آنذاك، توجت باتفاق سلام بين الطرفين.

- **الوساطة في أزمة الطوارق**: احتضنت الجزائر العديد من الوساطات بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر (30/29ديسمبر1991، 30/22جانفي1994، 25/15مارس1992، 20/16آفريل1994، 15/10ماي1994، 30/27جانفي1994)، والتي توجت بانتهاء النزاع في شمال مالي في 26مارس1996، إلا أن الخلافات لا تزال قائمة بين الطرفين، بسبب اتهام الأطراف بعدم الالتزام ببنود الاتفاق. وكل هذه التجارب خاصة منها في الدول المجاورة عكست عقيدة الجيش الجزائري الدفاعية، دون التورط أو التدخل التي كانت الجزائر قادرة على ذلك في كثير من الملفات سواء في مالي أو ليبيا.

يضاف إلى هذا الرصيد ما تقوم به الجزائر حاليا لاستعادة الدور كما هو الحال مع الوساطة في ملف سد النهضة، وفي إطار دول الجوار الليبي تعمل الجزائر على دعم هذا البلد الجار للحيلولة دون تدخل أطراف خارجية، كما تدعم الجزائر دول الساحل بما يحفظ أمنها ويصون وحدتها الترابية.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا في هذه الورقة البحثية، من إبراز للمشاكل التي تعيشها القارة الإفريقية، وخاصة الدولة في منطقة الساحل والصحراء، وعلى رأسها التهديدات الأمنية والتنموية، حافظت الجزائر على مبادئها رغم هذه التحديات، حيث رافعت الجزائر للنهوض بالقارة أمنيا وتنمويا، وكانت من الأوائل الذين نادوا بالإرهاب وتجريم الفدية، ورفض أي أشكال التدخل الأجنبي في دول القارة، وعلى وقع الحراك السياسي العربي في 2011، لم تستشعر الجزائر خطرا مثلما هو الحال عقب هذا الحراك، كونه يؤجج الأوضاع في المنطقة، ويؤدي إلى نشاط العنف والجريمة والإرهاب وتهريب السلاح.

[1] عبد الحفيظ سجال، "الجزائر تستنفر دبلوماسيتها: البحث عن دور إقليمي شعاره الاقتصاد أولا، في: **https://www.noonpost.com/content/41753**، (2022/11/19).

من خلال تتبع مراحل تطور المقاربة الجزائرية الشاملة للتصدي لمختلف التهديدات، نستنتج أن:

1) دفع الحراك السياسي العربي 2011 السياسة الخارجية الجزائرية إلى الانكفاء على الذات، وذلك لعاملين مهمين: **أولهما** الداخلي الذي شهد غياب رأس هرم السلطة وانتشار الفساد الإداري والمالي ومن قبله الأزمة الداخلية فترة التسعينيات، **والثاني** خارجي وما عاناه المحيط العربي من حراك سياسي ذو تبعات أمنية واقتصادية واجتماعية وغيرها، اقتضت التعامل بحنكة وحذر مع الأوضاع.

2) حافظت الجزائر على ثوابت وقيم سياستها الخارجية رغم التحديات، وذلك راجع بالأساس إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي جنّب الجزائر التدخل في شؤونها الداخلية لغياب مبرر لذلك على اختلاف الفواعل.

3) ملامح السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا عقب الحراك السياسي العربي 2011 تتحلى بالثبات والعزيمة على تذليل الصعاب والتحديات في إفريقيا، وذلك نابع من المقاربة الجزائرية الشاملة.

4) تمتاز السياسة الخارجية الجزائرية بالجرأة في طرحها للمقاربات، ومرد ذلك كونها نابعة من مقاربة إنسانية، لا مصالح ذاتية.

وفي سبيل حلحلة هذه التحديات القديمة المتجددة تم التوصل إلى أنه ينبغي على الجزائر الانخراط بشكل فعال ضمن منظمة الاتحاد الإفريقي كإطار قانوني يخدم مسعاها في أفرقة الحلول، والمضي قدما في الانفتاح على السوق الإفريقية عن طريق شراكة اقتصادية مع الصين، كون رهانها حول إفريقيا يتمحور في الجانب الاقتصادي دون الطموح في التواجد العسكري أو التوسع العالمي أمنيا. كما يجب على الجزائر النظر باهتمام لطبيعة التهديدات الجديدة من قبيل (التهديدات السيبرانية والصحية والبيئية)، فالقارة الإفريقية بالنسبة للعالم اليوم هي فضاء للتنافس وخزانه بشريا واقتصاديا، ولا يمكن لدوله الخروج من دائرة الحرمان والتخلف إلا بالإلتفاف حول آليات الاتحاد الإفريقي ومؤسساته للوقوف في وجه التهديدات وعلى رأسها عسكرة القارة.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

كتب

1 دبش، إسماعيل، "سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي"، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

2 محمد الصلاحات، سامي. "معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1،2006.

3 السيد سليم، محمد. "تحليل السياسة الخارجية"، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

4 صبري مقلد، إسماعيل. "العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"، مصر: المكتبة الأكاديمية، ط،2011.

5 صبري مقلد، إسماعيل. "السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية"، مصر: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2013.
6 عطية، إدريس. "التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا"، الأردن: دار الإعصار العلمي، ط1، 2018.
7 عطية، إدريس. "تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية"، الجزائر: دار الأمة، 2019.
8 نوري النعيمي، أحمد. "السياسة الخارجية"، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 2011.

مقالات:

9 شوادرة، رضا. "السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المغاربي بين ضرورة الثبات وحافز التغيير"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد1، سبتمبر 2019.
10 عطية، إدريس ووقازي، عقبة. "رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي – دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية"، دفاتر السياسة والقانون، م12، ع02، 2020/06/01.
11 سعدة، فيروز. "انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م31، ع01.
12 شمامة، خيرالدين. "التدخل العسكري في مالي: بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية/الجزائر، ع02، ديسمبر2014.
13 بوهدة، خير الدين وسعد الشاكر فزاني، إبراهيم. "واقع التعدد العرقي وأثره في بناء الدولة في إفريقيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع03، ماي2020.

الرسائل والمذكرات:

14 عبد اللطيف العتيبي، مناور. الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم،2013).
15 فرجاني، هشام. البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009، مذكرة ماجستير (جامعة دالي ابراهيم/الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009).

المواقع الالكترونية:

16 الدروع، صقر. "نظرية السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها، في: www.arabigcia.com /Articles.
17 "مفهوم الحراك السياسي"، في: https://bohotti.blogspot.com/2016/10/blog-post_672.html .
18 علي، عبد المنعم. "تغير تكيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون"، في: https://ecss.com.eg/14873/.
19 جودة محمد، نادر. "الحراكMobility": http://political-encyclopiedia.org/dictionary
20 عاشي، الحسن. "ثمن الاستقرار في الجزائر"،في: https://carnegieendowment.org/sada/51632
21 تومي، عبد النور. "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية"، في :-https://orsam.org.tr/ar/cezayir dis-politikasinin-yonleri .
22 بلغربي، عبد الملك. "آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية"، في: https://echaab.dz .
23 قوي، بوحنية. "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، في: https://studies.aljazeera.net/en/node/3420.
24 الجزائر: التطبيع بين المغرب وإسرائيل يستهدف استقرار البلاد، في: https://p.dw.com/p/3mc83 .

قوانين:

25 مشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، 16 سبتمبر 2020.

26 وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تمتلك "إستراتيجية واضحة" لمواجهة التهديدات الأمنية في إفريقيا، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/.

27 سجال، عبد الحفيظ. الجزائر تستنفر دبلوماسيتها: البحث عن دور إقليمي شعاره الإقتصاد أولا، في: https://www.noonpost.com/content/41753.

28 Christopher hill,foreign policy in the twenty first century. published by "palgrave" .second edition.

29 Reuben. y.wong ".the europeaniization of french foreign policy –frenc and the Eu in East Asia . first published 2006. by Palgrave Macmillan.

30 Adesoji adeniyi, ‘’the human cost of uncontrolled arms in africa’’, Oxfam research, oxfored-uk, march 2017.